# I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

## A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 1,607 مليار ليرة سنوياً (22.1 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018 ليصل إلى 8,891 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 7,283 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدّت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 18.1 في المائة، بالتزامن مع زيادة كبيرة بنسبة 128.6 في المائة[4] في تعويضات نهاية الخدمة وارتفاع بنسبة 16.8 في المائة في معاشات التقاعد.

**الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الثاني من الأعوام 2016، 2017 و2018**

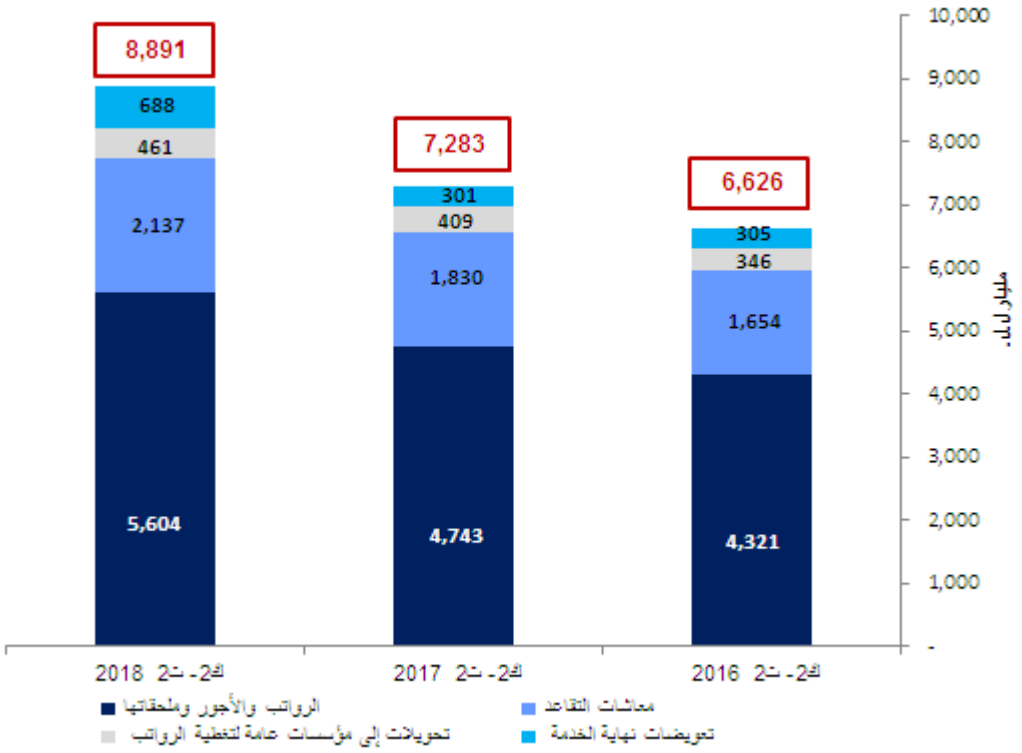


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

## B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 66.5 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2016، لترتفع إلى نسبة 67.6 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني 2018.
[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.
[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.
[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

2017 قبل أن تعود وتنخفض إلى 65.8 في المائة خلال الفترة المماثلة من العام 2018[6]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 32.5 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2016، وارتفعت إلى 35.4 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2017 ثم إلى 35.6 في المائة[7] خلال الفترة نفسها من العام 2018.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018:

**الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني– تشرين الثاني 2018**

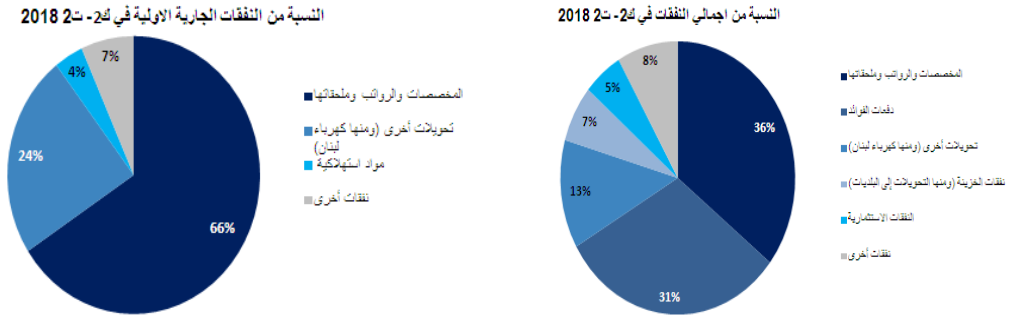


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.*

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 861 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 5,604 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى: (i) الإرتفاع بقيمة 349 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز العسكري، (ii) زيادة بقيمة 183 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز التربوي، (iii) ارتفاع بقيمة 109 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز المدني، إضافةً إلى (iv) زيادة بقيمة 203 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع الرواتب والأجور المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية على الشكل التالي: (i) 263 مليار ليرة للجيش، (ii) 47 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي، (iii) 26 مليار ليرة لقوى الأمن العام و(iv) 13 مليار ليرة لقوى أمن الدولة. ترافق ذلك مع إرتفاع في مجموع التقديمات الإجتماعية المدفوعة سنويًا لكافة الأجهزة العسكرية نتيجة زيادة ملحوظة في كل من التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 134 مليار ليرة وتلك المدفوعة للجيش بقيمة 61 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 75.2 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (14.1 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.7 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.0 في المائة من المجموع.

---

[6] على الرغم من التوسع السنوي في المخصصات والرواتب وملحقاتها مع انتهاء تشرين الثاني من العام 2018، إلا أن النفقات الجارية الأولية زادت بوتيرة أسرع (25.5 في المائة )، نتيجة الزيادة السنوية في التحويلات إلى كهرباء لبنان بنسبة 41.4 في المائة خلال الفترة قيد الدرس.

[7] شهد إجمالي النفقات زيادة سنوية بنسبة 21.4 في المائة خلال ك2- ت2 2018 مقارنة مع ارتفاع بنسبة 22.1 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها، ما أدى إلى زيادة طفيفة في حصة هذه الأخيرة من إجمالي النفقات.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 35.7 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2017، لتعود وتنخفض إلى نسبة 33.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[8].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

**الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2017 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2018**

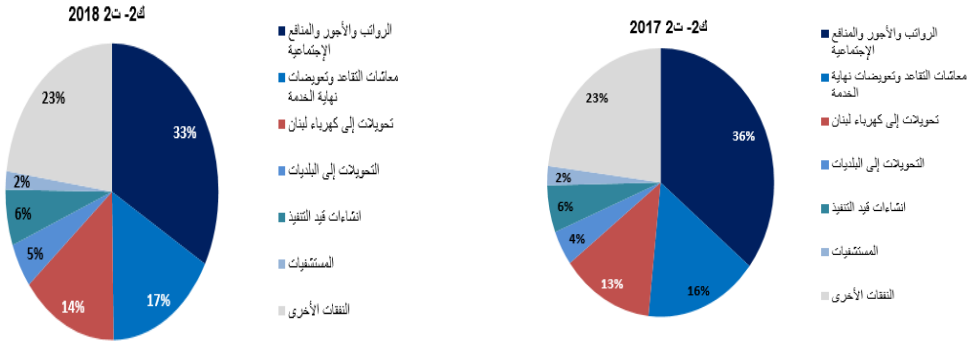


*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

*ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.*

**جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تشرين الثاني 2017 وكانون الثاني– تشرين الثاني 2018**

| (مليار ل.ل.) | الرواتب والأجور | | المنافع الوظيفية 4/ | | التقديمات الاجتماعية 5/ | | نفقات أخرى 6/ | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 | 2017 | 2018 |
| **الجهاز العسكري** | **2,388** | **2,738** | **85** | **90** | **584** | **786** | **2** | **2** | **3,059** | **3,616** |
| الجيش | 1,520 | 1,783 | 54 | 58 | 374 | 435 | 0 | 0 | 1,948 | 2,276 |
| قوى الأمن الداخلي | 659 | 706 | 23 | 24 | 161 | 295 | 1 | 0 | 844 | 1,025 |
| قوى الأمن العام | 164 | 190 | 4 | 4 | 35 | 40 | 1 | 1 | 205 | 235 |
| قوى أمن الدولة | 45 | 58 | 4 | 5 | 14 | 17 | 0 | 0 | 63 | 80 |
| **الجهاز التربوي** | **825** | **1,008** | **51** | **62** | **0** | **0** | **24** | **37** | **899** | **1,106** |
| **الجهاز المدني 1/** | **361** | **470** | **63** | **57** | **3** | **3** | **39** | **50** | **466** | **579** |
| **مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/** | | | | | | | **264** | **249** | **264** | **249** |
| **الجمارك 3/** | | | | | | | | | **47** | **52** |
| **غير مصنف** | | | | | | | | | **4** | **2** |
| **إجمالي الإنفاق** | **3,574** | **4,215** | **199** | **209** | **587** | **789** | **329** | **337** | **4,743** | **5,604** |

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[8] نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع إرتفاع النفقات الأولية بنسبة 27.4 في المائة مقابل نمو بنسبة 18.1 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2017.

## A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 641 مليار ليرة (17.9 في المائة) لتصل إلى 4,215 مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني–تشرين الثاني من العام 2018. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة رواتب جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

### a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 14.6 في المائة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين[9] في كل من الجيش بقيمة 252 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 39 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 24 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 13 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة قد ارتفعت بقيمة 0.5 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

### b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 183 مليار ليرة (22.2 في المائة) سنويًا لتصل إلى 1,008 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة خلال العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 107 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 47 مليار ليرة، إضافة إلى المدفوعات لصالح المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 19 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 11 مليار ليرة بالتزامن مع انخفاض رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 8 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

### c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بشكل بارز بقيمة 109 مليار ليرة (30.1 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 470 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.09 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها مباشرة وزارة العدل (15.51 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (11.66 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).*

في التفاصيل، شهدت رواتب موظفي وزارة الصحة العامة الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 20.9 مليار ليرة[10] خلال الفترة قيد الدرس، تلتها وزارة المالية مع زيادة بقيمة 14.6 مليار ليرة.

---

[9] تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، التي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[10] تعود هذه الزيادة إلى إرتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين خلال كانون الثاني- تشرين الثاني 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات للأعوام 1996-1997-1998، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21. علاوة على ذلك، تم تسديد بعض المتأخرات العائدة للفترة ما بين 1999/01/01 و 2017/08/31 وذلك بناءً على قرار مجلس شورى الدولة رقم 2017/2016/66 تاريخ 2017/05/09.

**جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الثاني من العامين 2017 و2018**

| (مليون ليرة) | ك2- ت2 2017 | ك2-ت2 2018 | النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018 |
|---|---|---|---|
| وزارة الخارجية والمغتربين | 67,134 | 75,559 | 16.09% |
| وزارة العدل | 63,526 | 72,859 | 15.51% |
| وزارة المالية | 40,158 | 54,751 | 11.66% |
| رئاسة مجلس الوزراء | 32,978 | 45,004 | 9.58% |
| مجلس النواب | 34,242 | 40,719 | 8.67% |
| وزارة الصحة العامة | 18,342 | 39,252 | 8.36% |
| وزارة الاشغال العامة والنقل | 18,140 | 25,216 | 5.37% |
| وزارة الزراعة | 17,733 | 23,361 | 4.97% |
| وزارة الداخلية والبلديات | 11,790 | 15,558 | 3.31% |
| وزارة الدفاع الوطني | 11,649 | 14,055 | 2.99% |
| اخرى | 45,329 | 63,289 | 13.48% |
| **المجموع** | **361,021** | **469,622** | **100%** |

*المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة*

## B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 203 مليار ليرة (34.5 في المائة) ليصل إلى 789 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة بقيمة 134 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 295 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018. ترافق ذلك مع إرتفاع بقيمة 61 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 435 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2018.

بالتفاصيل، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني 2018 نتيجة الزيادة الملحوظة بقيمة 94 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات وارتفاع بقيمة 23 مليار ليرة في التقديمات المدرسية.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 61 مليار ليرة (16.3 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة الزيادة في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 29 مليار ليرة وفي تقديمات المرض والأمومة بقيمة 21 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018.

## C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 16 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 249 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2018 مقارنةً مع مبلغ 264 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

**وزارة المالية**
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE